«Carbon Tracker Initiative»: الكربون يخفض إيرادات دول الطاقة 13 تريليون دولار

38 في المئة انخفاضاً بعائدات الكويت النفطية خلال الـ 20 عاماً المقبلة

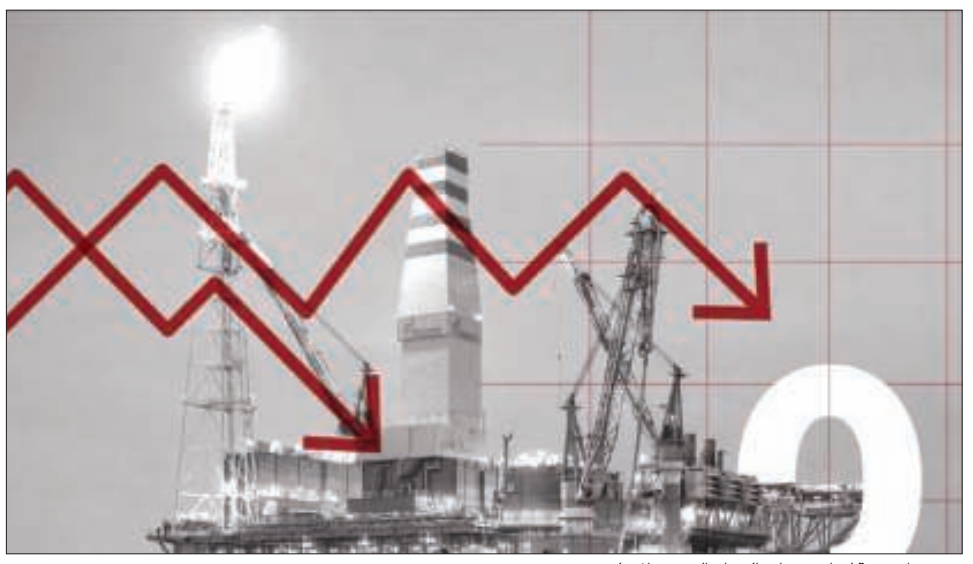
ترجيحات قوية لتراجع عوائد النفط بالعقدين المقبلين

| كتب المحرر الاقتصادي |

أشار تقرير صادر عن «Carbon Tracker Initiative» إلى أن عائدات النفط والغاز في الدول الغنية بالطاقة ستشهد تراجعاً بواقع 13 تريليون دولار وبنسبة 51 في المئة بسبب التحول العالمي نحو المنتجات منخفضة الكربون، خلال العقدين المقبلين.

وأضاف أن أكثر الدول اعتماداً على النفط والغاز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تتركز في الشرق الأوسط وشمال وغرب أفريقيا وأميركا الجنوبية.

وأفاد التقرير بأن الاعتماد المالي على عائدات النفط والغاز والذي يُحسب على أنه عائدات النفط والغاز الحكومية كنسبة مئوية من إجمالي الإيرادات الحكومية، يصل في الكويت إلى 67 في المئة، متوقعاً انخفاض عائدات النفط والغاز في الكويت خلال الأعوام العشرين المقبلة بنسبة 38 في المئة.

وأشار إلى أن الكويت ستكون بين أشد الدول المنتجة للنفط تأثراً بتحول الطلب العالمي نحو الطاقة منخفضة الكربون، لافتاً إلى أنه مع التحول إلى الطاقة النظيفة في العقود المقبلة، ستكون هذه الدول النفطية في مأزق كبير ما لم تنوع اقتصاداتها بسرعة. وبالتالي، ستكون عائدات أكبر منتجي النفط والغاز في العالم ضعيفة في ظل السيناريو الذي تتوقع «Carbon Tracker Initiative» فيه أن يكون الطلب العالمي على النفط والغاز أقل بكثير مما هو عليه اليوم.

وفي النموذج الذي يقيّم مدى تأثر الاقتصادات المختلفة بانخفاض الطلب على النفط والغاز على مدى العقود المقبلة، من المرجح أن تكون البحرين وسلطنة عمان من بين الأكثر تضرراً، حيث يتراكم النقص المتوقع ليبلغ 40 في المئة من الإيرادات بسبب اعتمادهما الشديد على النفط والغاز كمصدر للإيرادات الحكومية.

> **43 في المئة انخفاضاً متوقعاً بعائدات الشرق الأوسط مقارنة بسيناريو توقعات الصناعة**

ويستخدم نموذج «Carbon Tracker» سيناريو الوكالة الدولية للطاقة الخاص بالتنمية المستدامة وافتراض سعر نفط حقيقي ثابت على المدى الطويل يبلغ 40 دولاراً للبرميل حتى عام 2040 كنموذج لسيناريو «الطلب على الكربون المنخفض».

ويفترض هذا السيناريو تحولاً كبيراً في نظام الطاقة العالمي ويحقق العالم من خلاله 3 أهداف رئيسية هي تأمين الوصول العالمي إلى الطاقة، والحد من تلوث الهواء ومعالجة تغير المناخ، وتتم مقارنة سيناريو «الطلب على الكربون المنخفض» بسيناريو توقعات الصناعة المناقض له استناداً لسيناريوهات وكالة الطاقة الدولية، ويفترض أن سعر النفط طويل الأجل سيبلغ 60 دولاراً للبرميل.

وتوقع التقرير أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل انخفاضاً في متوسط عائدات النفط والغاز بنسبة 43 في المئة في سيناريو «الطلب على الكربون المنخفض»، مقارنة بسيناريو توقعات الصناعة.

وتظل هذه واحدة من أدنى معدلات التراجع التي أوضحتها الدراسة، مع الإشارة إلى أن منطقة الشرق الأوسط تتفوق على معظم المناطق الأخرى في سيناريو «الطلب على الكربون» المنخفض، نظراً لميزة تكلفة الإنتاج التي تتمتع بها.

أما المنطقة الوحيدة التي يتوقع أن تسجل انخفاضاً أكبر في عائدات النفط والغاز مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط في سيناريو «الطلب على الكربون المنخفض» فهي أوقيانوسيا، التي تضم أستراليا ونيوزيلندا والدول المجاورة لهما، والتي ستشهد انخفاضاً بنسبة 30 في المئة وفقاً لأبحاث «Carbon Tracker» في حين يتوقع أن تكون أميركا الشمالية هي المنطقة الأكثر تضرّراً من حيث انخفاض عائدات النفط والغاز، والتي قد تتراجع بنسبة 77 في المئة في سيناريو «الطلب على الكربون المنخفض»، ويرجع ذلك أساساً إلى الارتفاع النسبي لتكلفة إنتاج النفط.

«برنت» عند أعلى مستوى في أكثر من عام

واصلت أسعار النفط، ارتفاعاتها القوية، بعد الصعود الكبير الجمعة الماضي نتيجة إبقاء تخفيضات «أوبك+» لإنتاجها عند مستوياتها الحالية مع استثناء روسيا وكازاخستان.

وارتفع خام برنت القياسي، أمس، 2 في المئة، ليصل 70.75 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ يناير 2020، فيما صعد خام غرب تكساس الأميركي بنفس النسبة ليصل 67.42 دولار.

وارتفعت أسعار النفط الجمعة 3.9 في المئة، لتواصل المكاسب التي حققتها في الجلسة السابقة، بعد أن اتفقت «أوبك» وحلفاؤها على عدم زيادة الإمدادات في أبريل، إذ يترقبون تعافياً أكبر للطلب في ظل «كورونا».

وزادت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو ما يزيد على دولار إلى 69.57 للبرميل، فيما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 3.85 في المئة، إلى 66.29.

وفاجأت السعودية الأسواق بتمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمليون برميل يومياً في أبريل، فيما قرّر تحالف «أوبك+» إبقاء التخفيضات السابقة على حالها، مع منح استثناء لروسيا وكازاخستان لزيادة الإنتاج بـ150 ألف برميل مجتمعين اعتباراً من مطلع أبريل.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة السعودية، إن إحدى ساحات الخزانات البترولية في ميناء رأس تنورة، في المنطقة الشرقية، الذي يُعد من أكبر موانئ شحن البترول في العالم تعرضت، أمس، لهجوم بطائرة مُسيرة دون طيار، قادمة من جهة البحر، موضحاً أنه لم ينتج عن محاولة الاستهداف، أي إصابات أو خسائر في الأرواح أو الممتلكات.

وقال المحللون لدى «آي.إن.جي» في تقرير «نتوقع المزيد من الصعود في السوق على المدى القصير، لاسيما أن من المرجح أن تحتاج السوق الآن إلى تسعير علاوة مخاطر مع تزايد وتيرة الهجمات»، مشيرين إلى أن هذا هو الهجوم الثاني في الشهر الجاري عقب هجوم استهدف جدة في الرابع من مارس.

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة توتال، باتريك بويان، إن تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة «كورونا» قد يستغرق عامين، مستبعداً أن تظل أسعار النفط عند مستواها المرتفع الحالي البالغ 70 دولاراً للبرميل. وأضاف بويان لإذاعة «بي.إف.إم»: «لا أراهن على بقاء الأسعار عند 70 دولاراً للبرميل. أرى السعر الصحيح عند نحو 50 أو 60 دولاراً للبرميل.»

مصافي الهند تضيف إيران إلى خطط استيرادها

نقلت إيران بهدوء كميات قياسية من النفط الخام إلى الصين في الأشهر الأخيرة، بينما أضافت مصافي التكرير الحكومية في الهند النفط الإيراني إلى خطط استيرادها السنوية، على افتراض أن العقوبات الأميركية ستخفف قريباً، وفقاً لـ6 مصادر صناعية، وبيانات من «ريفينيتيف» (رويترز).

وقالت مصادر إن شركة النفط الوطنية الإيرانية بدأت التواصل مع العملاء في جميع أنحاء آسيا منذ تولي الرئيس الأميركي جو بايدن منصبه لتقييم الطلب المحتمل على خامها، فيما أوضح مصدر بشركة تكرير هندية «خاطبونا وقالوا إنهم يأملون في القريب العاجل استئناف إمدادات النفط».

ومن المحتمل أن تؤدي عودة الإمدادات الإيرانية إلى الهند، لتقليل الطلب على الشحنات الفورية التي ازدادت في الآونة الأخيرة، بعد أن خفض العراق الإمدادات وقلصت الكويت آجال بعض التعاقدات.

بدوره قال مسؤول حكومي إن الهند، التي تضررت من الانتعاش المستدام الأخير في أسعار الخام العالمية، تتوقع عودة الإمدادات الإيرانية إلى السوق في غضون 3 إلى 4 أشهر.

وأفادت خدمة أويل ريسيرش من ريفينيتيف بأن إيران شحنت نحو 306 آلاف برميل يومياً من الخام إلى الصين خلال الـ14 شهراً الماضية، وأن الشحنات بلغت مستويات قياسية في يناير وفبراير، في حين ذكرت شركة بترولوجيستكس لتتبع الناقلات إن شحنات النفط الإيراني في يناير تجاوزت 600 ألف برميل يومياً للمرة الأولى منذ مايو 2019، في مؤشر على أن نهاية ولاية دونالد ترامب ربما غيرت سلوك المشترين.

16 صندوقاً تتفوق على مؤشر السوق الأول

اداء الصناديق الاستثمارية

نوع الصندوق	اسم الصندوق	الشركة المديرة	اداء فبراير 2021	الاداء منذ بداية العام
صناديق تقليدية	صندوق ثروة الاستثماري	شركة ثروة للاستثمار	% -0.23	% 2.80
	صندوق كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	% -1.32	% 2.60
	صندوق الساحل	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	% -1.39	% 1.83
	صندوق الوسم	الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار	% -1.82	% 0.34
	صندوق الرائد للاستثمار	الشركة الكويتية للاستثمار	% -2.06	% 1.49
	صندوق الرؤية	شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي -كميفك	% -2.10	% 0.60
	صندوق الوطنية الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	% -2.25	% 1.72
	صندوق وفرة	شركة وفرة للاستثمار الدولي	% -2.28	% 1.68
	صندوق كامكو لمؤشر السوق الاول	كامكو إنفست	% -2.44	% 1.66
	صندوق فرصة المالي	شركة المركز المالي الكويتي	% -2.68	% 1.05
	صندوق المركز للاستثمار والتطوير	شركة المركز المالي الكويتي	% -2.70	% 1.27
	صندوق المركز للعوائد الممتازة	شركة المركز المالي الكويتي	% -2.93	% 1.08
	صندوق الاهلي الكويتي	شركة أهلي كابيتال للاستثمار	% -3.27	% 1.43
صناديق إسلامية	صندوق ثروة الإسلامي	شركة ثروة للاستثمار	% -0.26	% 5.17
	صندوق الدارج الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	% -0.62	% 2.67
	صندوق الدرة الاسلامي	كامكو إنفست	% -1.20	% 3.43
	صندوق الهدى الاسلامي	شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار المالي -كميفك	% -1.40	% 0.90
	صندوق الكويت الاستثماري	الشركة الكويتية للاستثمار	% -1.73	% 2.97
	صندوق الفجر الاسلامي	شركة وفرة للاستثمار الدولي	% -1.87	% 2.88
	صندوق كاب كورب المحلي	شركة كاب كورب للاستثمار	% -2.04	% 1.25
	صندوق المركز الاسلامي	شركة المركز المالي الكويتي	% -2.21	% 2.36

| كتب سعود الفضلي |

تراجع أداء 21 صندوقاً مستثمراً في بورصة الكويت خلال فبراير الماضي، مقارنة بأدائها في يناير، بنسب تراوحت بين 0.23 و3.27 في المئة، ما قلص مكاسبها منذ بداية العام، بين 0.34 و5.17 في المئة.

وسجل 13 صندوقاً تقليدياً خسائر الشهر الماضي تفاوتت بين 0.23 و3.27 في المئة، فيما هبط أداء 8 صناديق إسلامية بين 0.26 و2.21 في المئة.

وجاء هذا التراجع بشكل رئيسي لعمليات جني أرباح شهدتها البورصة، أدت لانخفاض المؤشر العام نحو 2.26 في المئة، فيما تراجع مؤشر السوق الأول 2.38 في المئة، والسوق الرئيسي 1.92 في المئة، الأمر الذي كبد الصناديق المستثمرة بالبورصة خسائر متباينة في فبراير.

ورغم انخفاض أداء الصناديق الـ21، فإن 16 منها تفوقت في أدائها على مؤشر السوق الأول، إذ تراجعت بين 0.26 و 2.28 في المئة، منها 8 صناديق تقليدية هي «ثروة الاستثماري» و«كامكو الاستثماري» و«الساحل» و«الوسم» و«الرائد» و«الرؤية» و«الوطنية الاستثماري» و«وفرة»، إضافة إلى 8 إسلامية هي «ثروة الإسلامي» و«الدارج» و«الدرة» و«الهدى» و«الكويت الاستثماري» و«الفجر» و«كاب كورب المحلي» و«المركز الإسلامي».

وسجل صندوق ثروة الاستثماري أقل تراجع في الأداء منخفضاً 0.23 في فبراير، تلاه «ثروة الإسلامي» بتراجع 0.26 في المئة، ثم «الدارج الاستثماري» الذي تديره شركة الاستثمارات الوطنية بانخفاض 0.62 في المئة، فـ«الدرة الإسلامي» الذي تديره «كامكو إنفست» بـ1.2 في المئة، وجاء «كامكو الاستثماري» خامساً بتراجع 1.32 في المئة.

أما بالنسبة لأداء شهري يناير وفبراير، فجاء «ثروة الإسلامي» كأفضل الصناديق أداءً بمكاسب 5.17 في المئة، تلاه «الدرة الإسلامي» بعوائد 3.43 في المئة، ثم «الكويت الاستثماري» الذي تديره «الكويتية للاستثمار» بـ2.97 في المئة، فـ«الفجر الإسلامي» الذي تديره «وفرة للاستثمار الدولي» بـ2.88 في المئة، و«ثروة الاستثماري» بـ2.8 في المئة.

مراجعات حالية ربع سنوية لأداء جميع مقاولي الشركة

سلطان: 558 مليون دينار سلعاً وخدمات وُرّدت لـ «نفط الكويت» من مصادر محلية

| كتب إيهاب حشيش |

عماد سلطان

كشف الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت عماد سلطان عن مراجعات ربع سنوية تتم حالياً، لأداء لجميع مقاولي «نفط الكويت»، لتقييمهم في ما يتعلق بمتطلبات المحتوى المحلي.

وأوضح سلطان في موجز إخباري داخلي حصلت «الراي» على نسخة منه، أن تلك المراجعات تتضمن التواصل مع المقاولين في شأن أدائهم، وتحديد وتقدير أصحاب الأداء المتميز، إذ يعتبر التتبع المستمر للأداء مفتاحاً أساسياً للحفاظ على ما تم تحقيقه، وتحسين أداء المحتوى المحلي بشكل مستمر.

وأكد أن «هناك عدداً من الإنجازات المهمة التي تدعم رؤيتنا للمحتوى المحلي، لاسيما في ما يتعلق بالأنشطة التجارية، ومنها وصول نسبة السلع والخدمات التي يتم توريدها من مصادر محلية إلى ما قيمته 558 مليون دينار، إضافة إلى تحسين نماذج العقود باتجاه تفضيل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمنتجات المحلية».

وأضاف سلطان أن هناك إجراءات أخرى تم تنفيذها في «نفط الكويت» لتعزيز المحتوى المحلي، وتشمل حصر فئات معينة من الخدمات التي يتم التعاقد عليها على المقاولين المحليين، وتطوير اتفاقيات للمشاريع المشتركة تتيح الفرص أمام المقاولين المحليين للعمل المشترك مع الشركات العالمية.

وفي ما يخص التأهيل المسبق للشركات، قال سلطان إن «نفط الكويت» قامت بمراجعة متطلبات التأهيل المسبق للمصنّعين المحليين، كما أنشأت «لجنة تقييم المقاول المحلي»، والتي تتولى تلقي وتقييم طلبات التأهيل المسبق المقدمة من المقاولين المحليين.

> **نعمل على زيادة مشاركة الشركات المحلية والقوى العاملة الوطنية في المشاريع**

واشار إلى أن «نفط الكويت» تقوم بترسية بعض مشاريعها على الشركات الأجنبية، إلا أن الشركة تعمل في الوقت نفسه على إمكانية زيادة مشاركة الشركات المحلية في الكويت والقوى العاملة الوطنية في تلك المشاريع، بما يتماشى مع رؤية المحتوى المحلي المذكورة وإستراتيجية المحتوى المحلي لعام 2040.

وذكر أنه تم إطلاق عدد من المبادرات التي تصب في صالح تحقيق الأهداف الإستراتيجية المتعلقة بالمحتوى المحلي، والتي تشمل تصميم وإنشاء آلية لقياس ومراقبة المحتوى المحلي الفعلي وبدقة كبيرة مقابل الأهداف المحددة، وذلك من خلال نظام موحد مع مؤسسة البترول وجميع الشركات الزميلة التابعة لها.

وبيّن أن هذه المبادرات تتضمن إنشاء منصة للتوعية والمشاركة توفر معلومات مفيدة للشركات المحلية، بما يساعدها على تحديد مجالات الاستثمار وفرص العمل المتاحة في الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، كما يتم بذل الجهود لتحسين انسيابية عملية الشراء ولإنشاء إطار تجاري للمحتوى المحلي يهدف إلى زيادته وتطوير فرصه، فضلاً عن البحث لإيجاد الطرق والوسائل المناسبة لخفض تكلفة التشغيل من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص المحلي.

وقال سلطان إن «هناك جانباً آخر لإستراتيجية المحتوى المحلي يتعلق بتكويت القوى العاملة، فقد نجحنا بالفعل في الوصول بنسبة التكويت إلى 91 في المئة تقريباً من مجموع القوى العاملة في شركة نفط الكويت (مقابل النسبة المستهدفة 85 في المئة)، كما بلغت نسبة التكويت في عقود المقاولين (القابلة للتكويت) 27 في المئة، مقابل النسبة المستهدفة 30 في المئة».